

النهضة تستعجل اجتماع مجلس الشورى للخروج من عزلتها

تباين المواقف بشأن رئاسة الحكومة يربك الحركة

مبادرة النهضة مناورة سياسية مرفوضة

تونس - رفضت الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية في تونس المبادرة التي تقدمت بها حركة النهضة الإسلامية، و"وثيقة اتفاق" الخاصة بتشكيل الحكومة الجديدة، واعتبرتها مناورة سياسية. وقال الأمين العام لحركة الشعب، زهير المغزاوي، لـ "العرب" إن مبادرة حركة النهضة التي طرحتها تحت تسمية "وثيقة اتفاق"، هي مناورة سياسية تسعى من خلالها إلى إيهام الرأي العام كونها تناقش مع الأحزاب مسألة تشكيل الحكومة على قاعدة برامج واستراتيجيات، تخص متطلبات المرحلة الحالية.

وأكد زهير المغزاوي إن حزبه (16 مقعدا) يرفض مشاركة حركة النهضة في الحكم على ضوء البنود التي تقدمت بها في مقررقتها، باعتبارها، لا تحتوي برنامجا محددا زمنيا، وفق قوله.

وبيّن زهير المغزاوي أنه لم يناقش مع رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي مضامين المقترح خلال اللقاء الذي جمعهم.

وفي هذا السياق، قالت مصادر لـ "العرب" إن حزب التيار الديمقراطي (22 مقعدا - وسطيا) يرفض بدوره إجراء محادثات مع حركة النهضة بخصوص الوثيقة التي اقترحتها.

ويرى حزب التيار أن الحركة تصر على مغالطة الرأي العام، وإيهامه أن لديها برنامجا محددا.

وعرضت حركة النهضة، نهاية الأسبوع الماضي، "وثيقة اتفاق"، قالت إنها ستناقشها خلال مفاوضاتها مع الأحزاب، بهدف التوصل إلى تشكيل حكومة تضم "وزراء أكفاء".

واعتبرت النهضة هذه الوثيقة بمثابة "عقد"، بتعيين توقعه من كل طرف يشارك في الحكومة الجديدة.



مجلس الشورى حركة النهضة

خيارات النهضة تعزلها سياسيا

ويرجع أن تساهم المواقف الحزبية الأخرى، الراضية لتولي حركة النهضة ورؤيسها راشد الغنوشي رئاسة الحكومة القادمة، في تعميق مازق الحركة التي باتت تستشعر قلقا متزايدا من تبعات نفق البحث عن تفاهات تبدو صعبة للوصول إلى تشكيل حكومة جديدة في الأجل التي يضبطها الدستور، أي في غضون شهر من تكليف الرئيس المنتخب الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية الأخرى.

وعلى وقع هذه التطورات، لم ترى مراقبون، أن هذا التصارب في المواقف لا يمثل سوى رأس جبل الجليد حول التباينات الحادة داخل حركة النهضة، وهو بذلك يعكس حالة الارتباك التي تعيشها ورؤيسها راشد الغنوشي، المرشحة للمزيد من التناقض، بما سيقلص من مساحة الرهانات على إمكانية تطويق تداعياته، والتخفيف من وطأته على تماسك وضعها الداخلي الذي اتسعت دائرة تصدعته.

تصريح نشرته وكالة الأنباء التونسية الرسمية مساء السبت، نك بـ"خيانة لثقة الناخبين". وشدد على أن حركة النهضة "متمسكة بحقها الدستوري في أن يكون رئيس الحكومة المقبلة من المنتمين إليها"، قائلا "لقد وعدنا ناخبينا بأن يكون قيس سعيد في قرطاج وحركة النهضة في القصبة، ورفض أن يكون رئيس الحكومة المقبلة من غير المنتمين إلى الحركة، هو من قبيل التنصل من المسؤولية، وخيانة لثقة الناخبين".

وتابع قائلا، إنه "لا يرى في رئيس الحركة راشد الغنوشي الشخصية الأنسب لرئاسة الحكومة المقبلة، ولا يعارض ترشيح شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، والعمل مع حركة الشعب، والتيار الديمقراطي ونحيا تونس واتحالف الكرامة، وغيرها من القوى المنحازة للثورة".

بحثا عن تفاهات لتشكيل الحكومة القادمة، وعبر عن هذا الرفض بوضوح، القيادي محمد بن سالم، الذي اعتبر في تصريحات إذاعية سابقة، أن "الأسماء المطروحة من داخل النهضة لرئاسة الحكومة مثل راشد الغنوشي وغيره من عزابي التوافق مع نداء تونس، لا يجب أن يقودوا المرحلة القادمة وتطرح أسماؤهم لرئاسة الحكومة، باعتبار أن المرحلة الحالية بعد الانتخابات أفرزت انحيازًا للأحزاب الثورية".

وتابع قائلا، إنه "لا يرى في رئيس الحركة راشد الغنوشي الشخصية الأنسب لرئاسة الحكومة المقبلة، ولا يعارض ترشيح شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، والعمل مع حركة الشعب، والتيار الديمقراطي ونحيا تونس واتحالف الكرامة، وغيرها من القوى المنحازة للثورة".

ويبدو أن هذا الموقف أثار غضب نورالدين البحيري، القيادي البارز في حركة النهضة، الذي وصف، في

لم تفلح حركة النهضة الإسلامية في إقناع الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة الجديدة، نتيجة انعدام الثقة في خياراتها، التي وضعتها في عزلة سياسية دفعتها إلى التعجيل بعقد اجتماع استثنائي لمجلس شوراها لتحديد خياراتها المتعلقة برؤسها للحكم وبتحديد حلفائها.

الجمعي قاسمي

مع عدد من الأحزاب والمنظمات الوطنية، والكتل البرلمانية في سياق بحثها عن شركاء يقاسمونها البعض من تصوراتها لطبيعة وشكل وبرنامج الحكومة القادمة، الذي كشفت عنه في وثيقة حملت عنوان "مشروع وثيقة تعاهد للحكومة". ولم تستبعد أن تتخلل هذا الاجتماع المرتقب نقاشات حادة حول النقطة الأولى المتعلقة باسم الشخصية التي ستخارها حركة النهضة لرئاسة الحكومة، وما إذا ستكون من داخلها أو من خارجها، بالنظر إلى استمرار تباين الآراء حولها، الذي كشف عن شقين لهما مواقف متضاربة، الأمر الذي ضاعف من المتاعب التي تواجهها هذه الحركة، التي اقتربت من آخر الفصول التي نخشاها.

وكان مجلس شورى حركة النهضة الإسلامية، قد أقر خلال اجتماعات دورته العادية الـ 32 التي عقدها قبل أسبوعين، أن يكون رئيس الحكومة التونسية القادمة من داخل الحركة، وذلك بعد نقاشات وُصفت بـ"الصاخبة"، شارك فيها بمداخلات "حادة" أكثر من 100 عضو من أصل 150 عضوا.

ولم تفلح تلك الاجتماعات، التي جرت في مدينة الحمامات الساحلية، في تحديد اسم القيادي الذي سيكلف بمهمة رئاسة الحكومة القادمة، حيث تم ترحيل هذه المسألة إلى الاجتماع القادم، نتيجة تباين المواقف حول رئيس الحركة راشد الغنوشي، إلى جانب ارتفاع عدد الذين أبدوا رغبتهم لتولي هذا المنصب.

ويُنتظر أن يتواصل هذا الجدل خلال الاجتماع المرتقب لمجلس شورى هذه الحركة، حيث ارتفعت الأصوات من داخل هذه الحركة الراضية أن يكون رئيس الحكومة القادمة من داخل الحركة، إلى جانب رفض إسناد هذه المهمة إلى رئيس الحركة راشد الغنوشي، الذي كلف من اتصالاته ومشاوراته مع الأحزاب



محمد بن سالم

لا يرى في الغنوشي الشخصية الأنسب لرئاسة الحكومة



نورالدين البحيري

النهضة متمسكة بحقها في أن يكون رئيس الحكومة من أبناءها

وأضافت، أن هذه العناصر الموضوعية تراكمت مع أخرى مستجدة فرضتها الجولة الأولى من المشاورات السياسية، التي أجرتها حركة النهضة

الحراك الجزائري يعتبر الانتخابات الرئاسية ثورة مضادة

المرشحين، واعتبروا ترشحاتهم بوابة لعودة بوتفليقة من الباب الواسع، وفيما شرع المرشحون في الترويج لبرامجهم الانتخابية من أجل إقناع الناخب الجزائري بالانخراط في المسار السياسي والتصويت لصالحهم، رغم أن موعد الحملة الانتخابية لا زال بعيدا نسبيا، تأمل شخصيات أسقطت ترشحاتها السلطة المستقلة للانتخابات، في أن يعيدها المجلس الدستوري إلى سياق الرئاسة بعد النظر في طعونها.

وكان مرشح التحالف الوطني الجمهوري والوزير السابق بلقاسم ساهلي، أول من أعلن عن تقديم طعن لدى المجلس الدستوري لمراجعة ملف ترشحه، في حين امتنع المرشح المستقل، فارس مسعود، عن الإدلاء بأي تعليق لدى اتصال "العرب" به، وأرجأ كل شيء إلى ما بعد الطعن الذي سيقدّمه لدى الهيئة المذكورة.

سيؤدي إلى تنظيم استحقاق انتخابي سيفرغ رئيسا جديدا فاقدا للشرعية الشعبية المعبرة عن الأغلبية، وهو ما سيؤدي إلى استمرار الأزمة في البلاد، غير ذلك، عبر نشطاء جزائريين، ممن دعوا مسار الانتخابات الرئاسية، عن اعتدائهم على دعمهم في وقت سابق لخيار الذهاب إلى الانتخابات للخروج من الأزمة وقطع الطريق على أعداء الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

ويرى مراقبون أن داعمي الانتخابات الرئاسية أصيبوا بخيبة أمل كبيرة بعد الكشف عن هوية المتسابقين على قصر المرادية، بعدما هيمن عليها مقربون ومحسوبون على نظام الرئيس بوتفليقة، الذي انتفض الشعب ضده منذ فبراير الماضي.

وتداول نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلات تظهر إجماع داعمي خيار الانتخابات وصدمتهم من أسماء

المفقودة للنظام القائم المتناقض مع الدستور ليس إلا، وهذا ما يبرر إصرار السلطة على إجراء هذه الانتخابات حتى وإن كانت نسبة المشاركة ضئيلة وغير معبرة عن الإرادة الشعبية".

قائمة المرشحين للرئاسة تؤكد عدم جدوى الاستحقاق الانتخابي بسبب انفراد السلطة برأيها

واعتبر أن الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية بيوم 12 سبتمبر القادم لن يكون سوى خطوة أخرى نحو عدم الاستقرار وتعقيد الوضع أكثر، ويطلق شعلة الأمل التي أحييت روح الكثير من الجزائريين منذ 22 فبراير، ولا حظ أن تمسك السلطة بإجراء انتخابات في وضع محقق

وقال "هذه القائمة تؤكد وجود إرادة واضحة لتوجيه نتائج الانتخابات بعدما انطلق العمل لتحقيق ذلك منذ استقالة بوتفليقة، باتخاذ قرارات غير دستورية تفتقد للجدية اللازمة لمثل هذا الاستحقاق، خاصة وأن الأمر مرتبط بانعدام كلي للثقة من جانب الحراك إزاء السلطة المتهمه في سياستها ووجودها وانغماسها في تزوير الانتخابات، وهو ما أفرز مرشحين محسوبين على النظام المرفوض ومن أبرز وجوهه، بل ومتهمين بالفساد الرهيب الذي عصف بالبلاد".

وبشأن مدى قدرة هذه الانتخابات على إخراج البلاد من الأزمة، أكد عبدالحق بن سعدي، أن "الموعد الانتخابي يخص للرئاسة تؤكد ما كان متداولاً من قبل، مرفوضا بالقوة والإكراه ولا يعبر عن الإرادة الشعبية التي تطالب بتوفير شروط النزاهة والحرية في الانتخاب، ما يعني وفرضه بالقوة، رغم الرفض الواضح لذلك من طرف الحراك الشعبي".

العاصمة، حيث قام مجموعة من الشبان بطرده من أحد المطاعم بضاحية درارية، ورددوا على مسامعه اتهامات بسرقة البلاد، وهو ما اضطره إلى مغادرة المكان فورا.

ويقدم الموقف، الذي تعرض له المترشح علي بن فليس، مؤشرا على الصعوبات التي تنتظر المرشحين أثناء القيام بحملتهم الانتخابية، في ضوء الرفض الشعبي للانتخابات، خاصة بعد حصر السباق على شخصيات تنحدر من نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. ويرى في هذا الشأن أستاذ العلوم السياسية عبدالحق بن سعدي، في تصريح لـ "العرب"، أن "قائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية تؤكد ما كان متداولاً من قبل، مرفوضا بالقوة، رغم الرفض الواضح لذلك من طرف الحراك الشعبي".

صابر بليدي

الجزائر - مظلت ترشحات بعض رموز نظام الرئيس السابق، عبدالعزيز بوتفليقة، انتكاسة لمكونات الحراك الشعبي التي تطالب بإسقاط النظام برمته، واستبعاد من تقلدوا مناصب في الفترة الماضية من المشهد السياسي، وأثارت جدلا واسعا وصلت حد اعتبارها ثورة مضادة تمهد لعودة المسؤولين السابقين.

وقوبلت ترشحات بعض الشخصيات المحسوبة على نظام بوتفليقة لسباق قصر المرادية بصدور فعل مستهجنة اتضح في استهفامات عميقة حول قدرة الاستحقاق على إخراج البلاد من الأزمة، أم توريطها أكثر في تعقيدات جديدة. وفي أولى ردود الفعل الشعبي، تعرض مرشح حزب طلائع الحريات علي بن فليس، إلى مضايقات ليل السبت في أحد أحياء

الشرطة الجزائرية تقتم مكاتب القضاة

وفيما تصر نقابة القضاة على عدم اعترافها بحركة النقل، تتمسك وزارة العدل بخياراتها في تسيير الجهاز، وأصدرت النقابة، بيانا حادا، اتهمت فيه الحكومة باستخدام أساليب بوليسية ضد القضاة خلال إضرابهم، ووصفت سلوك وقرارات وزير العدل بلقاسم زغماتي بـ"العريضة"، على خلفية موافقه ضد إضراب القضاة.

وحذرت وزير العدل وطالبته بالكف عن "التدابير البوليسية"، وهدت الحكومة ووزير العدل برد عاصف في حال استمر تجاهل مطالب القضاة أو المساس بأي قاض بسبب الإضراب.

وتتزامن احتجاجات القضاة مع تفاقم حالة الغليان الشعبي في الجزائر رفضا للانتخابات الرئاسية المقررة خلال الشهر القادم.

الجزائر - قامت عناصر الشرطة الجزائرية، الأحد، باقتحام مقر مجلس قضاء وهران لفض احتجاجات القضاة وفتح المكاتب المغلقة بالقوة.

وتسببت عملية الاقتحام في وقوع اشتباكات جسدية بين القضاة عن العمل وعناصر الدرك الذين قاموا بإخراجهم بالقوة من مقر مجلس القضاء الذي ينفذون داخله تحركاتهم الاحتجاجية.

وتعتبر الحادثة انزلاقا وُصف بـ"الخطير"، إذ يتعرض القضاء لأول مرة للتعنيف من طرف قوات الأمن، التي استعدت من طرف إدارة مجلس قضاء وهران، من أجل فض الوقفة وإنهاء الإضراب المفتوح، واطهرت تسجيلات متداولة، اقتحام عناصر الدرك لمبنى مجلس القضاء، من أجل تفريق المحتجين



الانتخابات أمر مرفوض